اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 63

21—27 مارس 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

«دبي العالمية» توقع اتفاقاً نهائياً لإعادة هيكلة ديون بـ14,7 مليار دولار

أعلنت مؤسسة "دبي العالمية" أنها وقعّت الاتفاق النهائي بخصوص إعادة هيكلة ديون قوامها 14,7 مليار دولار مع جميع الجهات الدائنة والبالغ عددهم نحو 80 جهة. وستقوم مؤسسة دبي العالمية بتسديد ديونها على مرحلتين الأولى تصل مدتها إلى خمس سنوات تسدد خلالها المؤسسة 4,4 مليار دولار، في حين سيتم تسديد باقي المديونية والبالغ 10,3 مليار دولار على فترة 8 سنوات. ويبلغ سعر الفائدة المتوسط 2,4% طوال فترة القرض، وهو سعر فائدة ثابت بحسب البيان الصادر عن المكتب الإعلامي لحكومة دبي . ونقل البيان الصحفي عن مؤسسة دبي العالمية أن قيمة أصولها المنتشرة في مناطق مختلفة من العالم حققت ارتفاعاً جيداً خلال الأشهر القليلة الماضية، مرجعة ذلك إلى الاستفادة من حالة الانتعاش النسبية التي عمت الأسواق الدولية في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وأكد البيان الصادر عن المكتب الإعلامي لحكومة دبي إن اتفاق دبي العالمية مع دائنيها يأتي تتويجاً لجهود تواصلت على مدار قرابة العام الكامل تم خلالها التوصل إلى صيغة توافقية تضمن الوفاء بجميع التزامات المؤسسة وتكفل لها مباشرة أعمالها والتركيز على خططها التنموية خلال المرحلة المقبلة. ونقل البيان عن مجلس إدارة مؤسسة "دبي العالمية" أن عملية إعادة الهيكلة لقيت دعما كبيرا من قبل حكومة دبي التي وضعت ثقلها وراء الجهود الرامية إلى تسوية أوضاع المؤسسة والوصول إلى صيغة تضمن حقوق جميع الأطراف بصورة متوازنة وعادلة.

تعليق

وجّه سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم الشكر لجميع البنوك والجهات الدائنة لما أبدوه من تعاون كبير حيث كان لذلك أثر كبير في إنجاح الاتفاق وقال: "نقدر لكافة الأطراف تعاونهم معنا في إنجاح هذا الاتفاق في ترجمة مشرّفة لقواعد الشراكة النموذجية بين مؤسسات دبي الاقتصادية وجهات التمويل المختلفة التي ننظر لها بكل الاحترام والتقدير كشريك رئيسي في مسيرة التطوير المستمرة في إطار قناعة راسخة بقيمة هذه الشراكة كركيزة أساسية لمنظومة التنمية الشاملة" . وأضاف: "يملؤنا التفاؤل والأمل في قدرة "دبي العالمية" على تخطي تبعات الأزمة المالية العالمية وتجاوز تلك المرحلة بكل ما فيها من تحديات تمكنا بحمد الله من التغلب عليها بفضل تضافر الجهود المخلصة وصدق العزم على وضع هذه المؤسسة على أعتاب مرحلة جديدة من النمو لتباشر دورها إلى جانب كافة مؤسسات دبي الكبرى في ترسيخ قاعدة اقتصادية متينة ومتطورة تراعي أرقى معايير النزاهة والشفافية" . ويقضي الاتفاق الجديد لإعادة هيكلة مديونية "دبي العالمية"، والذي كان محل ترحيب مجتمع الاستثمار الدولي، بقيام المؤسسة بتسديد ديونها على مرحلتين الأولى تصل مدتها إلى خمس سنوات تسدد خلالها المؤسسة 4 .4 مليار دولار، في حين سيتم تسديد باقي المديونية والبالغ 3 .10 مليار دولار على فترة 8 سنوات، ويبلغ سعر الفائدة المتوسط 4 .2 في المائة طوال فترة القرض وهو سعر فائدة ثابت . من جانبه، أكد محمد الشيباني أن شروط الاتفاق تأتي منصفة تماما لكافة الأطراف وأنها تشكل عنصر دعم قوي لدبي حيث يساعد الاتفاق في صورته النهائية على الحفاظ على الموقف المالي الصلب للإمارة ويضعها في موقع جيد يمكّنها من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مواردها المالية دون إرهاق تلك الموارد أو التأثير عليها بصورة سلبية .

المصدر: : الاتحاد

الدولية

معدلات البطالة تنخفض في معظم الولايات الأمريكية في فبراير
صفحة 02 ◄

الصين تسهم بنسبة 9.5% من الناتج المحلي العالمي
صفحة 02 ◄

الاقليمية

السعودية ترفع قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة 80 %
صفحة 03 ◄

قطر تعتزم زيادة الإنفاق في 2012 ولا تخطط لإصدار سندات
صفحة 03 ◄

المحلية

الإمارات تستحوذ على 72% من الاستثمارات الخليجية بدول «الكوميسا»
صفحة 04 ◄

نمو عدد نزلاء الفنادق بـ أبوظبي 17% خلال فبراير الماضي
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
المشروعات الصغيرة و المتوسطة
صفحة 06 ◄

الصين تسهم بنسبة 9.5% من الناتج المحلي العالمي

ذكر المكتب القومي الصيني للإحصاء أن الناتج المحلي الإجمالي للصين أصبح يشكل 9.5% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في العالم، مرتفعا في ذلك بما يقرب من ضعف مستوى مساهمته في عام 2005 والتي كانت بنسبة 5%. وأوضحت بيانات المكتب، المنشورة أمس السبت، أن ناتج الصين احتل المركز الثاني في العالم في عام 2010 بعد أن كان الخامس في عام 2005، وأنه عادل 40.2% من مثيله في الولايات المتحدة الذي نما بمقدار 17.2% عما كان عليه في عام 2005. وفي المقابل، أشارت البيانات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالصين لازال متخلفا عن معظم الدول، حيث نقلت عن البنك الدولي أن نصيب الفرد من الناتج القومي المحلي بلغ 3.650 دولارات في عام 2009، مما جعله يحتل المركز الـ 125 بين مختلف الدول. وأوضحت البيانات أيضا أن استثمارات الصين المباشرة في الخارج بلغت في العام الماضي 59 مليار دولار بزيادة نسبتها 380% بالمقارنة بعام 2005. وقد جعل ذلك الصين تستأثر بالمركز الخامس بعد أن كان مركزها الـ18 في عام 2005، وبنسبة 5.1% من المجموع العالمي للاستثمار بعد أن كانت النسبة 1.4% في عام 2005.

المصدر: : قنا

ثقة المستهلك الأمريكي تهبط في مارس إلي أدنى مستوى لها في أكثر من عام

أظهر مسح أن ثقة المستهلك الأمريكي هبطت هذا الشهر إلي أدنى مستوى لها في أكثر من عام مع صعود أسعار البنزين والغذاء. وأشار أحدث مسح من تومسون رويترز وجامعة ميشيجان إلي إن المؤشر تراجع بشكل طفيف عن القراءة الأولية لشهر مارس. وسجلت القراءة النهائية للمؤشر العام لثقة المستهلك في مارس 67.5 نقطة انخفاضا من 77.5 نقطة في فبراير. وهذا هو أدنى مستوى للمؤشر منذ نوفمبر 2009 وقريب من متوسط توقعات خبراء اقتصاديين والبالغ 68 . وكانت القراءة الأولية للمؤشر لشهر مارس قد بلغت 68.2 . وسجل مؤشر توقعات المستهلكين خامس أكبر انخفاض شهري مع هبوطه إلي 57.9 من 71.6 وهو أدنى مستوى له منذ مارس 2009. وتراجع مؤشر الأوضاع الاقتصادية الحالية إلي 82.5 من 86.9 في فبراير ومقارنة مع متوسط التوقعات البالغ 83.2.

المصدر: : رويترز

مصدر: المركزي الأوروبي بصدد إتاحة سيولة للبنوك المتعثرة

قال مصدر بأحد البنوك المركزية بمنطقة اليورو يوم السبت إن البنك المركزي الأوروبي يضع اللمسات الأخيرة على أداة جديدة ستتيح للبنوك المتعثرة في منطقة اليورو تدبير السيولة على مدى زمني أطول. وقال المصدر إن الخطة ستكون "مفصلة على مقاس البنوك الايرلندية" أول الأمر ومن المرجح إعلانها هذا الأسبوع بالتزامن مع نتائج اختبارات التحمل للبنوك الايرلندية. وقال المصدر مشترطا عدم كشف هويته "ستحل محل المساعدة النقدية الطارئة التي يقدمها حاليا البنك المركزي الايرلندي. "من المرجح أن تكون على غرار برنامج شراء السندات للبنك المركزي الأوروبي من حيث عدم وجود إطار زمني ثابت ذلك أن وضع موعد نهائي بعد خمس أو عشر سنوات قد يغري بتجاهل المشكلة إلى أن يقترب الموعد النهائي." وأضاف أن الخطة ستكون مخصصة للبنوك الايرلندية في البداية لكنها ستشمل منطقة اليورو عموما بعد ذلك. وسيشرف عليها مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي الذي سيحدد شروط القروض لكل حالة على حدة.

المصدر: : رويترز

معدلات البطالة تنخفض في معظم الولايات الأمريكية في فبراير

قالت وزارة العمل الأمريكية إن معدلات البطالة انخفضت في معظم الولايات الأمريكية في فبراير شباط عن مستوياتها قبل عام في علامة على تنامي انتعاش سوق الوظائف في الولايات المتحدة. وإجمالا تراجعت معدلات البطالة في 41 ولاية ومنطقة كولومبيا عن مستوياتها في فبراير 2010 في حين هبطت المعدلات في 27 ولاية وفي العاصمة واشنطن مقارنة مع مستوياتها في يناير. وواصلت نيفادا -التي سجلت أعلى معدل للبطالة على مدى تسعة أشهر على الأقل- التراجع عن المستوى القياسي البالغ 14.5 بالمائة الذي قفزت إليه في ديسمبر مع تراجعه إلي 13.6 بالمائة في فبراير. وتلتها كاليفورنيا حيث انخفض معدل البطالة إلي 12.2 بالمائة ثم فلوريدا حيث انخفض المعدل إلي 11.5 بالمائة. وقالت وزارة العمل إن نيفادا شهدت اكبر انخفاض في معدل البطالة على مدى الشهر على مستوى البلاد. وسجلت ولاية نورث داكوتا أدنى معدل للبطالة وبلغ 3.7 بالمائة تليها نبراسكا وساوث داكوتا. وفي وقت سابق من هذا الشهر قالت وزارة العمل إن عدد الوظائف في أمريكا زاد 192 ألف وظيفة في فبراير. وبلغ معدل البطالة في الولايات المتحدة في فبراير 8.9 بالمائة.

المصدر: : رويترز

السعودية ترفع قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة 80 %

أعلن وزير المالية السعودي عن قرار بزيادة نسبة القروض الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 80 بالمائة لتصل إلى 1.6 مليون ريال (نحو 427 ألف دولار) للمنشأة الواحدة في إطار سعي الحكومة إلى دعم تلك المنشآت التي تساهم بدور ملحوظ في الاقتصاد. وجاء ذلك في كلمة ألقاها العساف ضمن احتفالية برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمناسبة مرور خمس سنوات على تأسيس البرنامج. وقال انه تقرر "زيادة نسبة الكفالة (القروض) الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى 80 بالمائة لجميع المنشآت الجديدة والقائمة وبحد أعلى 1.6 مليون ريال بدلا من مليون ريال للمنشاة الواحدة وكذلك زيادة الحد الأعلى لمجموع الكفالات للمؤسسات الفردية إلى خمسة ملايين ريال وللشركات إلى عشرة ملايين ريال بدلا من مليون ريال لكل منهما." وأضاف الوزير "قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمثل أكثر من 85 بالمائة من إجمالي المنشآت العاملة في المملكة العربية السعودية حيث تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة محور اهتمام كافة الدول بصرف النظر عن فلسفتها الاقتصادية." وفي عام 2006 أطلقت الحكومة السعودية ممثلة في وزارة المالية وصندوق التنمية الصناعي السعودي بالتعاون مع البنوك العاملة في المملكة برنامج كفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بهدف للعمل على توسيع قاعدة تلك الشركات. كما أعلن الوزير عن تعديل التعريف الحالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بألا تزيد المبيعات السنوية للمنشأة عن 30 مليون ريال بدلا من 20 مليون ريال. وقال "هناك دعم متواصل من الحكومة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل القضاء على المعوقات التمويلية التي تواجه هذا القطاع حيث تجلى هذا الدعم في قرار خادم الحرمين الشريفين بزيادة رأس مال بنك التسليف والادخار بمبلغ 20 مليار ريال إضافة لمبلغ عشرة مليارات كانت لدى البنك (وذلك باعتباره) أحد الركائز الحكومية الهامة في مجال تقديم القروض الاجتماعية

المصدر: رويترز

العساف: أي زيادة في الإنفاق قد تؤثر على التضخم ونأمل في تأثير محدود

قال وزير المالية السعودي إبراهيم العساف إن أي زيادة في الإنفاق جراء إجراءات الإنفاق الاجتماعي السعودية التي أعلن عنها مؤخرا قد تؤثر على معدل التضخم السعودي ولكنه يأمل في أن يكون التأثير وقتيا ومحدودا. وقال العساف للصحفيين على هامش مؤتمر اقتصادي في الرياض مساء السبت عن كفالة المنشآت الصغيرة والمتوسطة "أي زيادة في الصرف قد يكون لها تأثيرات تضخمية ولكن هذا يعتمد على معدل الصرف وأين يذهب هذا الصرف لذلك نأمل أنه إذا كان هناك تأثير أن يكون مؤقتا ومحدودا." وأعلن العاهل السعودي يوم الجمعة الماضي عن منح قيمتها 93 مليار دولار علاوة على 37 مليار دولار أعلن عنها في وقت سابق من هذا الشهر. وتباطأ معدل التضخم السعودي إلى أدنى مستوى في عشرة أشهر مسجلا 4.9 بالمائة في فبراير مع انحسار الارتفاع في تكلفة الإسكان والمواصلات. إلا أن محللين قالوا إن ذلك التباطؤ أمر مؤقت في ظل ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وتجاوز سعر النفط 100 دولار للبرميل. وفي رد على سؤال حول تمويل برنامج الإنفاق قال العساف "سيكون التمويل من الميزانية" لكنه رفض الخوض في تفاصيل. كان العساف قال في وقت سابق من هذا الشهر إن الوضع الاقتصادي والمالي للمملكة " ممتاز" وان ارتفاع سعر النفط سيعزز من هذا الوضع القوي لأكبر اقتصاد عربي وأكبر مصدر للنفط في العالم. وأنهت عقود خام القياس الأوروبي تسليم مايو تعاملات الأسبوع الماضي عند 115.59 دولار للبرميل فيما أنهى الخام الأمريكي الخفيف للعقود تسليم مايو جلسة التعاملات في بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) عند 105.40 دولار للبرميل. وخلال الأسبوع الماضي قال تقرير لشركة الراجحي المالية إن زيادة السعودية إنتاجها من النفط لتعويض انقطاع الإمدادات الليبية في الوقت الذي تشهد فيه أسعار النفط ارتفاعا كبيرا يدعم النظرة الاقتصادية المستقبلية لاقتصاد المملكة. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي 4.3 بالمائة هذا العام بعد نمو يقدر عند 3.8 بالمائة في 2010 وذلك بدعم من ارتفاع أسعار النفط وقوة الإنفاق المالي.

المصدر: رويترز

قطر تعتزم زيادة الإنفاق في 2012 ولا تخطط لإصدار سندات

قال وزير المالية القطري يوسف كمال إن الحكومة تعتزم زيادة الإنفاق في ميزانية السنة المالية الجديدة 2011 / 2012 لكنها ليس لديها خطط فورية لإصدار سندات سيادية. وزادت قطر، وهي أكبر مصدر في العالم للغاز الطبيعي المسال، الإنفاق بنسبة 25% في السنة المالية الحالية يساعدها في ذلك أسعار مرتفعة للنفط وزيادة إنتاجها من الغاز. وأبلغ كمال الصحفيين على هامش اجتماع خليجي في الدوحة "الأسبوع القادم سنعلن الميزانية، إنها أكبر من ميزانية العام السابق". وردد كمال تعليقات أدلى بها مؤخراً بأن الميزانية ستقوم على أساس سعر للنفط لا يزيد عن 60 دولاراً للبرميل، لكنه امتنع عن تقديم مزيد من التفاصيل. وفي وقت سابق من الشهر الحالي قال كمال إن ميزانية السنة المالية الجديدة التي تبدأ في الأول من أبريل ستستند على الأرجح إلى سعر للنفط يتراوح من 55 دولاراً إلى 60 دولاراً للبرميل. وفي ميزانية 2010/2011 استهدفت قطر، العضو بمنظمة أوبك، إنفاقاً يبلغ 117.9 مليار ريال (32.4 مليار دولار) مع فائض قدره 9.7 مليار ريال أو 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي. وقال كمال دون أن يذكر تفاصيل "سيكون لدينا بعض الفائض في الميزانية (الحالية)". وتوقع محللون فائضاً قدره 11.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الحالية و12.1 بالمائة في 2011/2012. وتعتزم قطر زيادة الإنفاق على البنية التحتية أثناء استعداداتها لاستضافة نهائيات كأس العالم لكرة القدم في 2022 وفي يناير أصدرت قطر، وهي أحد أكبر المستثمرين في العالم من خلال صندوقها السيادي للثروة، سندات للبنوك المحلية بقيمة 50 مليار ريال، قالت مصادر إنها استهدفت جمع أموال لمشاريع للتنمية وامتصاص فائض السيولة في النظام المصرفي. وكرر كمال مجدداً تعليقات أدلى بها مؤخراً أن من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر، أحد أكبر الاقتصادات نمواً في العالم، بنسبة 18% أو أكثر هذا العام. وأضاف "من غير المتوقع أن تؤثر الاضطرابات والتوترات الاجتماعية التي تجتاح المنطقة على آفاق النمو في قطر، نحن في بلد مستقر بتصنيف ائتماني (AA). لدينا نمو جيد ربما أنه يفوق التوقعات". واستندت ميزانية قطر لسنة 2010/2011 إلى سعر مفترض للنفط قدره 55 دولاراً للبرميل.

المصدر: الأسواق نت

الإمارات تستحوذ على 72% من الاستثمارات الخليجية بدول «الكوميسا»

تستأثر دولة الإمارات بـ 72% من التدفقات الاستثمارية الخليجية إلى بلدان "الكوميسا"، والتي قدرتها وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة للتكتل الأفريقي "ريا" خلال عام 2010 بنحو 7,9 مليار دولار (29 مليار درهم). وقالت هبة سلامة مديرة وكالة "ريا" إن حجم الاستثمارات الإماراتية في دول الكوميسا الـ19 ارتفعت بنسبة 18,7% خلال عام 2010 إلى 5,7 مليار دولار (20,9 مليار درهم) مقارنة بـ4,8 مليار دولار (17,6 مليار درهم) عام 2009، لافتة إلى إن الاستثمارات في عام 2008 في دول الكوميسا كانت الأعلى. وبلغ إجمالي تدفقات رؤوس الأموال الخليجية إلى مجموعة الكوميسا خلال العام الماضي 7,9 مليار دولار، مقارنة بـ14,4 مليار دولار عام 2009، و19,8 مليار دولار عام 2008. وقالت سلامة على هامش أعمال منتدى الاستثمار الرابع للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" الذي اختتم بدبي أمس إن بلدان المنطقة الأفريقية نجحت في استقطاب رساميل بقيمة 34,3 مليار دولار العام الماضي كان معظمها من البلدان الخليجية وخاصة الإمارات. وأشارت سلامة إلى أن النمو الاقتصادي لمنطقة الكوميسا كان الأعلى من بين المناطق الاقتصادية في العالم، حيث زاد على 5% وذلك رغم الأزمة المالية العالمية، متوقعة أن تحافظ المنطقة على معدلات نمو مرتفعة في السنوات المقبلة. وذكرت أن معظم الاستثمارات الإماراتية في "الكوميسا" تركز على مجالات الاتصالات والموانئ والخدمات المالية والبنية التحتية، متوقعة أن تتعاظم هذه الاستثمارات في السنوات المقبلة وذلك بعد انعقاد المنتدى بدبي.

تعليق

وفقاً لتقرير حديث أصدرته «الأونكتاد»، منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استقطبتها دولة الإمارات منذ تأسيسها في العام 1971، نحو 73 مليار دولار (268 مليار درهم)، لتحتل مرتبة ثاني أكثر دولة جذباً لرأس المال بين الدول العربية بعد السعودية. ووفقاً للتقرير، فقد استأثرت الإمارات بأكثر من 10 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم العربي ككل، و1.5 بالمائة من إجمالي الرساميل التي تدفقت على الدول الناشئة، ونحو 0.4 بالمائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. مع العلم إن هناك عقبات تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارات، تتمثل في ارتفاع تكاليف التشغيل يأتي في المركز الأول، بين أهم المصاعب التي تواجه الاستثمار في البلاد، فيما جاء ارتفاع أسعار الوقود في المركز الثاني، تلته حدّة المنافسة الأجنبية، وقلة الأراضي والعقارات، ثم البحث عن شريك أو كفيل وطني. كما أن الإجراءات المعقدة للحصول على التصاريح، جاءت في المرتبة السادسة، يليها نقص التسهيلات الائتمانية، الذي جاء في المركز السابع لقائمة المصاعب التي تواجه الاستثمار المباشر في الإمارات وحلّ نقص العمالة الماهرة والمؤهلة ثامناً، تلاه عدم مرونة السوق المالية في المرتبة التاسعة، وجاء النقص في معلومات الاستثمار عاشراً، ثم النقص في الخدمات الإدارية، والنقص في عدد المواطنين الجاهزين للعمل، وأخيراً النقص في عدد الإداريين المؤهلين. و ترى الكثي من الدراسات إنه مع استمرار التوقعات بتدهور الاقتصادات الرئيسة في العالم، فإن المستثمرين سيفضلون الخيارات المتوفرة الأكثر ربحية في العالم في أماكن مثل الإمارات». وتتوقع الدراسات «أن تظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قوية خلال المستقبل المنظور، بسبب موقع الإمارات الاستراتيجي، واعتبارها أكبر مركز لإعادة التصدير في الشرق الأوسط». و في تقرير لـ«فاينينشيال تايمز» حول «الاستثمار الأجنبي المباشر»، اعتبار الإمارات أول وجهة للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال العام الماضي، متفوقة على مدن مثل لندن، وشنغهاي، ونيويورك، حيث قامت الإمارات بجذب نحو 342 مشروعاً. و يرى الخبراء «أن العام الجاري سيكون مملوءاً بالتحديات، بالنسبة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دبي والإمارات بشكل عام، وحددت ثلاثة عوامل يمكن أن تمثل مخاطر على تدفق الاستثمار الأجنبي». وقالوا، «إن العامل الأول هو تضاؤل قدرة الشركات على الاستثمار، وتقليص التشدد في شروط الائتمان وتكلفته المرتفعة، وانخفاض الأرباح المؤسسية من موارد الشركات». أما العامل الثاني، فهو تسبب الأزمة المالية العالمية في تقليل الرغبة في الاستثمار، فيما أشارت إلى أن العامل الثالث هو تراجع خطط الشركات، بسبب المستوى المرتفع من المخاطر والشكوك المتصورة لأجل تطوير مرونة في حالة حدوث سيناريو (أسوأ الأحوال) بخصوص الأوضاع المالية والاقتصادية. وأوضحوا، «أن تلك العوامل هي فرص الاستثمار التي أتاحها انخفاض أسعار الأصول، وإعادة هيكلة الأنشطة، حيث إن الاستحواذ على الأصول المقيّمة بأقل من قيمتها سيعزز من الاستثمار الأجنبي إلى دبي وإلى الإمارات، فضلاً عن توفر الموارد المالية، والتوجه المرن نحو عولمة الشركات، وهو الأمر الذي يحفز على ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر».

المصدر: : الاتحاد

نمو عدد نزلاء الفنادق بأبوظبي 17% خلال فبراير الماضي

ارتفع عدد نزلاء المنشآت الفندقية الـ115 في أبوظبي بنسبة 17% خلال شهر فبراير الماضي مقارنة بالشهر ذاته عام 2010، مع تحقيق نمو في الإشغال والعوائد، بحسب بيانات صادرة عن هيئة أبوظبي للسياحة أمس. وأشارت البيانات إلى أن المنشآت الفندقية استقبلت في فبراير 175,3 ألف نزيل، أمضوا نحو 524,6 ألف ليلة، بزيادة 29% مقارنة بفبراير 2010. وارتفعت مستويات الإشغال بنحو 16% لتبلغ 77%. كما شهدت العوائد ارتفاعاً بنسبة 24% لتناهز 440 مليون درهم، في حين اتسع متوسط فترات الإقامة بنسبة 10% ليصل إلى 2,99 ليلة. وقال فرانكلين توجد مؤشرات بأن التطورات الإقليمية الراهنة أسهمت إلى حدٍ ما في تحول توجهات الطلب السياحي بالمنطقة. فقد ارتفع عدد النزلاء السعوديين بنسبة 90% إلى 6950 نزيلاً أمضوا أكثر من 15,6 ألف ليلة، رافقه نمو ثابت ومطرد للنزلاء من قطر وعمان. وبحسب بيانات الهيئة، استمرت أنشطة الأطعمة والمشروبات بالمنشآت الفندقية في أدائها الجيد بنمو 20% مقارنة بشهر فبراير 2010، لتبلغ 142,9 مليون درهم (39 مليون دولار). وحافظت المملكة المتحدة على موقعها كأفضل أسواق نزلاء المنشآت الفندقية بالإمارة التي استقبلت 12,8 ألف بريطاني بنمو 29%. كما ارتفع عدد النزلاء من الولايات المتحدة بنسبة 36% إلى 8342 نزيلاً، وفرنسا بـ49% موفرة 4760 نزيلاً. ودخلت روسيا خلال فبراير قائمة أفضل 20 سوقاً سياحياً لإمارة أبوظبي للمرة الأولى، حيث قدمت 1561 نزيلاً بنسبة نمو قدرها 88% مقارنة بفبراير 2010. وقال فرانكلين «ستواصل هيئة أبوظبي للسياحة البناء على هذه النتائج الإيجابية في روسيا عبر تعزيز حضورها في موسكو».

المصدر: : الاتحاد

«إيرادات «مبادلة» ترتفع 22% إلى 16 مليار درهم خلال 2010

ارتفع حجم الإيرادات لشركة مبادلة للتنمية "مبادلة" بنسبة 22% إلى 16 مليار درهم العام الماضي، مقارنة بنحو 13,1 مليار درهم عام 2009. وبلغ الربح الصافي لـ"مبادلة" خلال العام الماضي 1,1 مليار درهم، فيما كان الدخل الشامل سلبياً بنحو 315 مليون درهم، وذلك نتيجة تراجع في قيمة بعض الاستثمارات. وارتفع إجمالي قيمة الأصول بنسبة 14% لتصل إلى 101,5 مليار درهم. وصرح وليد المهيري الرئيس التشغيلي لشركة مبادلة إن ارتفاع الإيرادات جاء نتيجة الإنجازات التشغيلية النوعية التي حققتها مجموعة من الشركات التابعة لـ"مبادلة" في قطاعات صناعة الطيران، والبنية التحتية، والنفط والغاز، والتي حققت جميعها معدلات نمو عالية في حجم الدخل التشغيلي. وأوضح المهيري أن النفط والغاز استحوذا على نحو 38% من الإيرادات في 2010، وذلك مقارنة بنحو 81% عام 2008، مشيراً إلى أن ذلك يعكس نجاح سياسة التنوع الاقتصادي التي انتهجتها مبادلة خلال الفترة الأخيرة. وأضاف "أسهم التنويع في الاستثمارات القطاعية لـ"مبادلة" بحصص ملموسة في عائداتها خلال 2010، مقارنة بالأعوام الماضية التي سيطرت خلالها عائدات قطاعي النفط والغاز". وأوضح المهيري أن صناعة الطيران استحوذت على 31% من إيرادات العام الماضي، فيما جاءت 22% من الإيرادات من البنية التحتية. وارتفع حجم الدخل التشغيلي من صناعة الطيران بنسبة 24% من 4,2 مليار درهم إلى 5,2 مليار درهم، وارتفعت قيمة الأصول في القطاع بنسبة 26% من 8,7 مليار درهم إلى 11 مليار درهم. وارتفع حجم الدخل التشغيلي من البنية التحتية بنسبة 14% من 2,8 مليار درهم ليصل إلى 3,2 مليار درهم إماراتي، وزادت قيمة أصول القطاع بنسبة 61% من 5,2 إلى 8,4 مليار درهم. وزاد حجم الدخل التشغيلي من النفط والغاز بنسبة 25% من 5,9 إلى 7,4 مليار درهم، كما ارتفعت قيمة الأصول المرتبطة بالقطاع بشكل طفيف من 12,6 إلى 12,7 مليار درهم.

المصدر: : الاتحاد

المشروعات الصغيرة و المتوسطة

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع اقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة. ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة ، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة ، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل. وقد وجدت هذه المشروعات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، من القطاعين العام والخاص لمساهمتها الكبيرة في قطاع الصناعة، فعلى سبيل المثال تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90 % تقريباً من المنشآت في العالم وتوظف من (50% - 60%) من القوى العاملة في العالم. فكان لابد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظراً لأهميتها، وحتى تتخلص من أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ألا وهي عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لاستمرارية نشاطها، وعدم قدرتهم أيضاً على توفير الضمانات التقليدية الكافية التي تشترطها البنوك التجارية لتقديم التمويل لها. فالبنوك التجارية تسهم عادةً بالمشاريع الكبيرة، وتفضل التعامل وتقديم القروض لها، بسبب انخفاض درجة المخاطرة لدى هذه المشروعات **من ناحية**، ولسهولة تعامل البنوك معها **من ناحية ثانية**، ولقدرتها على توفير الضمانات المطلوبة **من ناحية ثالثة**، وجود أهداف واهتمامات مشتركة. وتعتبر المعاملة التفضيلية التي تحصل عليها المشروعات الصناعية الكبيرة الدافع الرئيس لاستحداث برامج ضمان مخاطر القروض بهدف تسهيل التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة، وتمكينها من الحصول على التسهيلات الائتمانية عن طريق ضمان مخاطر هذه القروض لدى البنوك والمؤسسات المالية، مما يؤدي إلى زيادة إقبال البنوك على منح التسهيلات لشريحة أوسع من المستثمرين وأصحاب المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية الذين لا تتوافر لديهم الضمانات التقليدية الكافية، ويؤدي ذلك إلى نمو هذه المشروعات وتطورها واستمراريتها.

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة. ويتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد العمال، حجم رأس المال، أو خليط من المعيارين معاً، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم المبيعات أو معايير أخرى. فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا واستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشآت التي توظف لغاية 50 عاملاً.

- إن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا منها:
- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
- مقياس ومعيار ثابت وموحد Stable Yardstick، خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.
- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.
- وهناك دول أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير والمتوسط، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات.

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية. وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أو حداثة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه الصناعات قديمة لأنها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع فعلى سبيل المثال إن شركة بينيتون للألبسة (United Colors of Benetton) ، بدأ صاحبها بالعمل على ماكينة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة. وما توصلت إليه من هذه المشروعات تطور واتساع، وهي كذلك جديدة من حيث استحواذها على الاهتمام الأكبر

من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات، وهي كما يلي:

1. مالك المنشأة هومديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
2. انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الانتاجية مما يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
4. ملائمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشروعات، حيث أن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
5. تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
6. الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
7. المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
8. صناعات مكملة Subcontractors للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها.
9. صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
10. الافتقار إلى هيكل اداري، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.
11. تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هو سلبي ومنها ما هوايجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها وهو ما سيتم تفصيله أيضاً في هذه الورقة. أما ما يجب التأكيد عليه هنا فهو أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستمرار مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجة لا تقبل التأجيل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعات أكثر أهمية من عوائد الاستثمار.

دور ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية:

جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد. وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي:

1. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
2. تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء.
3. هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثلاً شركة بنيتون، بناسونيك...
4. تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
5. هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
6. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت. ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص، كان بالإمكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم:

1. كلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.
2. التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.
3. التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل

نموها. (التأسيس – الأولية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.

4. الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. الضرائب : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

6. المنافسة : المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

7. ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف.

مصادر تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

ليس هناك من شك في أن جميع المشاريع الصناعية على مختلف مستوياتها، وسواء الجديدة منها أوالقائمة، إنما تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلاً وربحا مقبولينً، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً. لا بد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع وانطلاقه، وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه، وكذلك في حالة استعداد المشروع أو الصناعة إلى الانطلاق نحو الأسواق التصديرية. وتحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي. ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في المدخرات الشخصية لمالك المشروع أو إجمالي المدخرات العائلية، إضافة إلى الاقتراض من البنوك التجارية في حالة الحاجة لذلك، أومن البنوك المتخصصة في توجيه التمويل نحو قطاع معين، البنوك المتخصصة في تمويل القطاع الصناعي أو تمويل القطاع الزراعي، أومن مصادر أخرى تتمثل عادة في مؤسسات الإقراض المتخصصة، وعادة ما تكون هذه المؤسسات مدعومة من قبل الحكومة والجهات الرسمية.